السرائر) بالرجع من قوله تعالى (إنه على رجعه لقادر) وإذ علق أياما بالصيام من قوله تعالى (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات) فإن في الأولى الفصل بخبر إن وهو لقادر وفي الثاني الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب .

فإن قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب .

قلنا يلزم محذور آخر وهو إتباع المصدر قبل أن يكمل معموله ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لزمه إذ قال في قوله تعالى (وصد عن سبيل ا وكفر به والمسجد الحرام) إن المسجد عطف على سبيل ا وإنه حينئذ من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصدر قبل مجيئه .

والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف أي مقتكم إذ تدعون وصوموا أياما ويرجعه يوم تبلى السرائر ولا ينتصب يوم بقادر لأن قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره ونظيره في التعلق بمحذوف (يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين) ألا ترى أن اليوم لو علق ببشرى لم يصح من وجهين أنه مصدر وأنه اسم للا وأما (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فعلى الخلاف في جواز تقدم منصوب ليس عليها .

والصواب أن خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض